وزارة الاقتصاد الوطني

قرار وزاري

رقم ٩٧/٣٣

بشان تسهيل توظيف وإنتقال الأيدي العاملة الوطنية

إستناداً إلى قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر فى دورته السادسة عشرة التي عقدت فى مدينة مسقط خلال الفترة من ١٢ - ١٤ رجب ١٤١٦هـ الموافق ٤ - ٦ ديسمبر ١٩٩٥م والمتعلقة بتسهيل توظيف وإنتقال الأيدي العاملة الوطنية وإزالة أية عقبات تعترض ذلك .

وإلى قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته رقم ٩٧/١٤ المنعقدة بتاريخ ١٤١٧/١٢/٣٠هـ الموافق ١٩٩٧/٥/٧م والمصدق عليه فى الجلسة رقم ٩٧/١٦ المنعقدة بتاريخ ١٤١٨/١/١٣هـ الموافق ١٩٩٧/٥/٢٠م والمتضمن الموافقة على قيام وزير الإقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة بإصدار القرار التنفيذي الخاص بتسهيل توظيف وإنتقال الأيدي العاملة الوطنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى السلطنة .

وإلى طلب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالكتاب رقم ٢٠١٣٤/١٦ بتاريخ ١٤١٧/٨/٧هـ الموافق ١٩٩٦/١٢/١٧م بإستصدار القرارات اللازمة لتطبيق قرار المجلس الأعلى المشار إليه.

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقـــــرر

مـــادة (١) : تطبق أحكام الفقرة (٢) من البند - سابعاً - من قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المشار إليه فى شأن تسهيل توظيف وإنتقال الأيدي العاملة الوطنية فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

مـــادة (٢) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

مـــادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من تاريخ نشره .

صدر فى : ٢٩ من صفـــر ١٤١٨ هـ
الموافـــق : ٥ من يوليـــو ١٩٩٧ م

أحمد بن عبدالنبي مكي
وزيـــر الاقتصاد الوطني

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقـــم (٦٠٣)
الصـــادرة فى ١٩٩٧/٧/١٥م